«ليتكم تعاملوننا كبشر»

العمال الأجانب في قطر

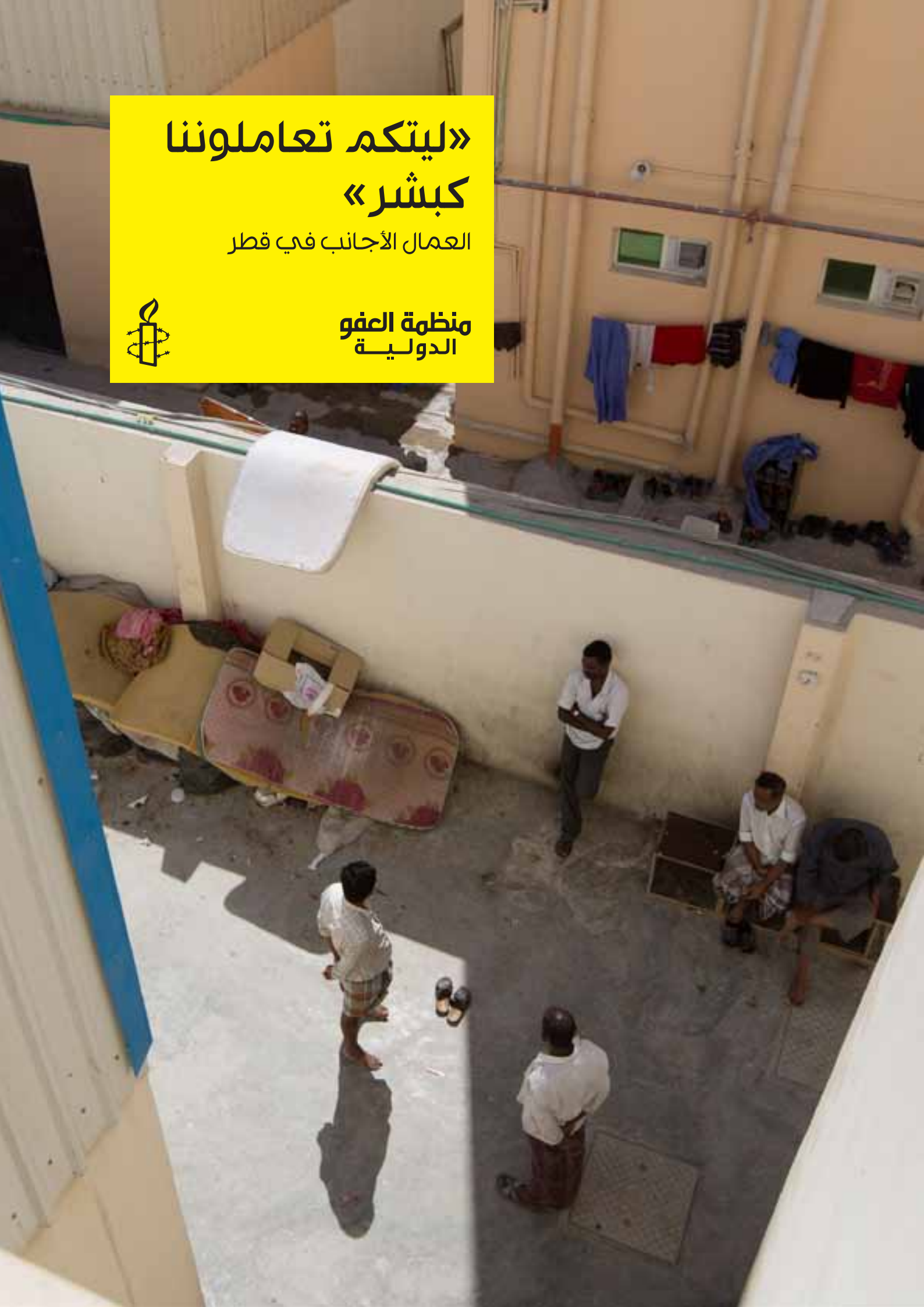

منظمة العفو الدولية

© Amnesty International

نرجوكم ساعدونا. شركتنا... لم تدفع لنا رواتبنا منذ أربعة أشهر. وليس معنا نقود لنأكل أو نسكن. وإذا ذهبنا إلى مكتب العمل فقد نفقد وظائفنا. نرجوكم أن ترسلوا هذه الرسالة إلى أي شخص يمكنه أن يساعدنا».

رسالة بالبريد الإلكتروني تلقتها منظمة العفو الدولية من عمال في قطر، يوليو/تموز 2013

هناك نحو 1.35 مليون مواطن أجنبي يعملون في قطر، وأغلبيتهم الساحقة وفدوا من بلدان في آسيا، من بينها بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان والفلبين وسري لنكا. ويُشكل العمال الأجانب حالياً نحو 94 بالمئة من قوة العمل في قطر. وينمو عدد سكان البلاد بمعدل ملحوظ، ويرجع هذا بالأساس إلى توظيف عمال أجانب ذوي أجور منخفضة لدعم مشاريع التنمية في مرافق البنية الأساسية. ومن المتوقع أن يتزايد هذا الاتجاه خلال السنوات القادمة، حيث تستعد قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022. ومن ثم، فقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكون القوانين والنظم والممارسات المعمول بها لحماية الحقوق الإنسانية للعمال الأجانب قويةً وفعالة. إلا إن البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية تبين أن هذا هو أبعد ما يكون عن الواقع.

فالعمال الأجانب في قطر يواجهون أشكالاً شتى من الانتهاكات على أيدي أصحاب الأعمال. وفي بعض الحالات التي تقصَّتها منظمة العفو الدولية، كانت هذه الانتهاكات بمثابة نوع من العمل بالسخرة والاتجار في البشر. فهناك بعض العمال يكتشفون عند وصولهم أن طبيعة العمل وقيمة الرواتب وعدد ساعات العمل وظروف العمل تختلف اختلافاً كبيراً عما تلقوه من وعود عند التعاقد. ويكتشف كثير من العمال الأجانب أن أصحاب الأعمال يتأخرون في دفع رواتبهم أو يتوقفون عن دفعها تماماً، بينما تكون ظروف السكن التي تُوفر لهم سيئةً إلى حد يبعث على الصدمة. ويملك أصحاب الأعمال أن يمنعوا العمال الأجانب من الانتقال إلى وظائف أخرى أو من مغادرة البلاد، وهو الأمر الذي يجعل العمال محاصرين بلا حول ولا قوة داخل البلاد. أما إذا ما

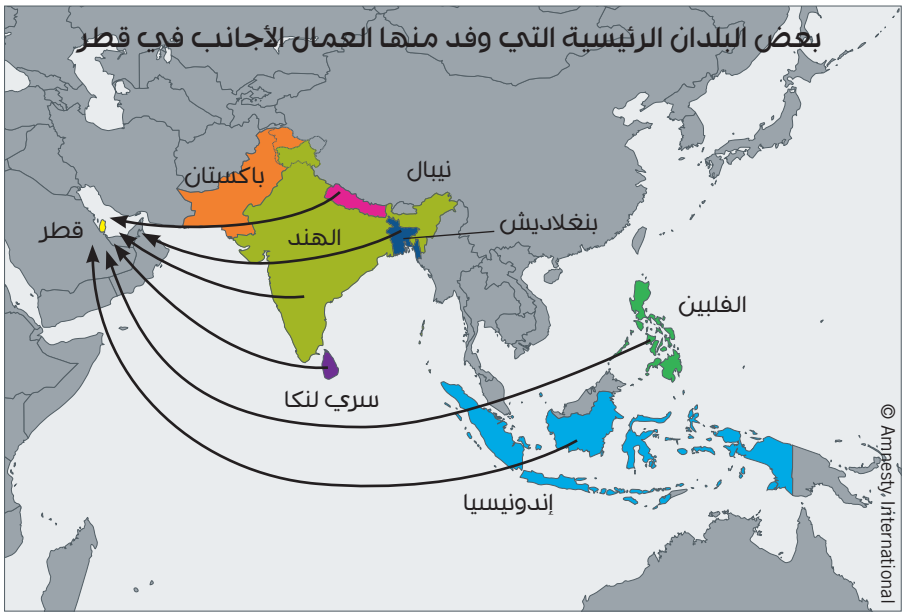

تبين الخريطة المناطق والحدود بشكل عام. وتشير الأجزاء الملونة إلى التقسيمات الإدارية للأراضي، ولا يجوز أن تُفسر بوصفها معبرةً عن وجهة نظر منظمة العفو الدولية بشأن قضايا الحدود أو المناطق المتنازع عليها.

أعلاه: **أحد عشر عاملاً من الهند وسري لنكا ينتظرون في وزارة العدل القطرية للتوقيع على أوراق تفيد، على غير الواقع، أنهم تقاضوا مستحقاتهم، وذلك حتى يتسنى لهم الحصول على المستندات التي يحتاجونها لمغادرة قطر. لم يكن هؤلاء العمال قد تقاضوا أية رواتب طيلة ثمانية أشهر حتى استبد بهم اليأس وأصبح كل حلمهم أن يعودوا إلى بلادهم. وقد أخبروا منظمة العفو الدولية أنهم لم يتناولوا أي طعام طيلة يومين، وأنهم يعيشون في مساكن بلا كهرباء أو مياه نقية. الدوحة، 2013.**

أحجم أصحاب الأعمال عن تجديد تصاريح الإقامة للعمال لديهم، فإن هؤلاء العمال يصبحون عرضةً للقبض عليهم إذا ما استوقفتهم الشرطة في الشارع باعتبارهم يعملون «بشكل غير قانوني».

وقد يؤدي عدم احترام حقوق العمال الأجانب إلى ضائقة شديدة وطويلة الأمد سواء لهؤلاء العمال أنفسهم أو لمن يعولونهم من أهلهم في بلدانهم الأصلية. وقد شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية عمالاً يعانون من نقص حاد في الطعام ويعيشون في ظروف مروِّعة بلا كهرباء أو مياه نقية للشرب أو مرافق صحية ملائمة. ولا ينتهي هذا الكابوس، بالنسبة لكثيرين ممن تحدثت معهم منظمة العفو الدولية، حتى بعد عودتهم إلى بلدانهم، إذ يجدون أنفسهم، بعد شهور أو سنوات من العمل في واحدة من أغنى بلدان العالم، وقد عادوا صفر اليدين ومحملين بالديون لأنهم لم يتقاضوا رواتبهم.

أما قانون العمل، الذي كان من المفترض أن يحمي العمال الأجانب من ذلك الاستغلال، فيُطبق على نحو سيء كما يستبعد فئات معينة من العمال، مثل العاملين والعاملات في المنازل. ونتيجةً لذلك، فمن النادر أن يُحاسب أصحاب الأعمال الذين يرتكبون انتهاكات.

وقد أدلى كثير من المسؤولين في وزارة العمل ووزارة الداخلية بتصريحات إيجابية عن الالتزام بحماية العمال الأجانب. والواقع أن ثمة إجراءات قد نُوقشت لمعالجة تلك الانتهاكات، إلا إنها لم تُطبق بعد أو جاءت قاصرةً عن المعايير الدولية.

ويركز هذا التقرير الموجز على فئتين من العمال يتهددهم بشكل خاص خطر الانتهاكات، وهما: عمال البناء وعمال المنازل. ويبين التقرير أن أحكام القانون في قطر تعرِّض العمال الأجانب للانتهاكات كما تسهِّل الانتهاكات من جانب أصحاب الأعمال. ويعرض التقرير للزيارات التي قام بها مندوبو منظمة العفو الدولية إلى قطر، وللقاءات التي أجروها مع بعض العمال الأجانب ومن يدافعون عن حقوقهم؛ ومع بعض وكالات التوظيف؛ والشركات التي توظف أولئك العمال؛ ومع مسؤولين حكوميين. وينتهي التقرير بدعوة السلطات القطرية إلى تنفيذ عدد من التوصيات الأساسية من أجل حماية الحقوق الإنسانية لجميع الأجانب الذين يعملون في قطر.

نظام الكفالة

«إن الطابع الأساسي لنظام الكفالة يزيد من اعتماد العامل الأجنبي على الكفيل، مما يجعله فريسةً سائغةً لأشكال شتى من الاستغلال والانتهاكات».

الملاحظات الختامية الصادرة عن «لجنة القضاء على التمييز العنصري» التابعة للأمم المتحدة بشأن قطر، مارس/آذار 2012

يخضع جميع العاملين الأجانب في قطر لأحكام قانون الكفالة. ومن الناحية الفعلية، يُلزم نظام الكفالة هؤلاء العاملين الأجانب بأن يكونوا تابعين «لكفيل» واحد، هو صاحب العمل الذي يعملون لديه، سواء أكان فرداً أو شركة تمارس عملها في قطر.

ويُجيز هذا القانون لأصحاب الأعمال أن يمنعوا العاملين لديهم من الانتقال للعمل لدى آخرين، ومن مغادرة البلاد، كما يجيز لهم إلغاء تصاريح الإقامة الخاصة بالعمال. ولا يمكن للعمال أن يستخرجوا أو يجددوا تصاريح إقامتهم (التي تُعرف أيضاً باسم «بطاقات الهوية») بدون تعاون أصحاب الأعمال. أما العمال الذين لا توجد معهم هذه التصاريح فيجدون أنفسهم دائماً عرضةً لخطر القبض عليهم.

«هناك بعض الأشخاص في السجن لعدم وجود بطاقات هوية معهم. وهناك آخرون أُخلي سبيلهم. وهذا هو السبب الذي يجعلنا لا نستطيع حتى الخروج إلى الشوارع».

أحد العمال الأجانب، مارس/آذار 2013

ومن المفترض أن يُعيد أصحاب الأعمال جوازات سفر العمال إليهم بعد استخراج تصاريح الإقامة الخاصة بهم، ولكن معظمهم لا يفعلون ذلك.

وكان أكثر العمال الأجانب الذين تحدث معهم مندوبو منظمة العفو الدولية يشعرون بالعجز عن الوقوف في وجه أصحاب الأعمال الذين يكفلونهم خوفاً من التعرض للانتقام. فقانون الكفالة يمنح أصحاب

الأعمال أدوات قانونية تتيح لهم ترهيب أو تهديد العمال وإجبارهم على مواصلة العمل، وتُستخدم هذه الأدوات بالفعل، في حين أنه من المفترض أن يكون بمقدورهم الاستقالة أو مغادرة البلاد أو اتخاذ إجراءات قانونية ضد أصحاب الأعمال. ويتعين على أصحاب الأعمال الإبلاغ عن العامل «الهارب»، وهو تعبير تستخدمه السلطات القطرية لوصف العامل الذي يترك العمل لدى صاحب العمل بدون موافقته. ومن شأن هذا أن يجعل العمال الذين يهربون خشية الانتهاكات عرضةً للقبض عليهم ولدفع غرامات باهظة وللترحيل من البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العامل الأجنبي لا يمكنه الانتقال للعمل لدى آخر إلا بموافقة صاحب عمله الأصلي، ومن تبعات هذا الأمر أن بعض العمال الذين تعرضوا للخداع فيما يتعلق بشروط العمل أو ظروفه يجدون أنفسهم مضطرين للاستمرار في العمل، رغماً عن ذلك، من أجل سداد الديون التي اقترضوها في بلادهم لتدبير نفقات سفرهم.

تصاريح السفر (كفالات الخروج)

يجب على العامل الأجنبي، بموجب قانون الكفالة، الحصول على تصريح بالسفر من صاحب العمل حتى يتسنى له مغادرة البلاد. ومن شأن هذا الشرط أن يجعل العامل تحت رحمة صاحب العمل، الذي يستطيع، حسبما يروق له، أن يمنع العامل من العودة إلى بلده لقضاء إجازته السنوية أو عند انتهاء مدة عقده. كما يجيز هذا الشرط لصاحب العمل إجبار العامل على العمل لمدة أطول، متذرعاً بأن الإجراءات المتعلقة بترتيب سفر العامل لا تزال جارية.
وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام تصاريح السفر يحول دون إقدام كثير من العمال على اتخاذ إجراءات قانونية في حالة تعرضهم لانتهاكات.

أما الإجراءات التي تتيح للعامل مغادرة البلاد في حالة امتناع صاحب العمل أو عجزه عن استخراج تصريح السفر فتتسم بالتعقيد والالتباس وطول المدة التي تستغرقها. وقد أقر بعض مسؤولي الحكومة القطرية علناً بأن نظام تصاريح السفر لا يمكن الدفاع عنه.

«من الصعب الإبقاء على نظام تصاريح السفر بشكله الحالي... فهو أشبه ما يكون بالعبودية. ولا يمكن أن يظل هكذا».

رئيس الوزراء القطري السابق، الشيخ حمد بن جاسم بن جبور آل ثاني، 2007

كما أشارت «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان» إلى ما أسمته «الممارسات السلبية» للكفلاء التي «تحرم العمال بشكل غير مبرر من حقهم في الحصول على تصاريح سفر لمغادرة البلاد. ومع ذلك، تم الإبقاء على هذا النظام عند إصدار قانون الكفالة الأخير في عام 2009.

© Amnesty International

عمال أجانب في المنطقة الصناعية بالدوحة يوم الجمعة، وهو يوم عطلتهم، 2013.

وترى منظمة العفو الدولية أن نظام تصاريح السفر يُعد انتهاكاً للحق في حرية التنقل كما يُسهِّل انتهاك حقوق العمل. وفي بعض الحالات، يعرِّض هذا النظام العمال للعمل بالسخرة (أُنظر ما يلي).

دراسة حالة

«أود أن أعبر عن أسفنا على الطريقة التي عاملتم بها نحو 100 عامل هندي وفدوا إلى قطر بأحلام لا حدود لها. فلم تكتفوا بعدم دفع أجورهم لعدة أشهر، ولكنكم أجبرتموهم أيضاً على الاقتراض من أهلهم في الهند لكي يدفعوا الغرامات المفروضة عليهم ويعودوا إلى الهند».

رسالة من نائب رئيس البعثة الدبلوماسية، السفارة الهندية في الدوحة، إلى شركة «كرانتز» الهندسية، بتاريخ 21 مايو/أيار 2013

على مسافة تستغرق نحو 50 دقيقة بالسيارة شمال العاصمة القطرية الدوحة، يقع حرم «كلية راس لفان للطوارئ والسلامة» التي تم إنشاؤها مؤخراً. وتُعد الكلية إنجازاً فنياً يحق للسلطات القطرية أن تفخر به. إلا إن الأمر لن يكون كذلك لبعض العمال الأجانب الوافدين من الهند ونيبال وسري لنكا ممن ساعدوا في بناء الكلية، إذ إن عملهم في قطر تحول إلى محنة طويلة حفلت بانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان.

وثمة تناقض صارخ بين الإنجاز الذي حققه هؤلاء العمال، من جهة، والمعاملة التي لاقوها، من جهة أخرى. ففي منتصف عام 2012، توقفت الشركة المنفذة عن دفع رواتب العمال، وتركتهم يعانون أشد المعاناة لكي يتدبروا ثمن طعامهم وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، توقف العمال عن العمل بعد أن ظلوا شهوراً لا يتقاضون أجوراً عن عملهم، وحاولوا مغادرة البلاد. ولكن الشركة لم تف بالوعود التي قطعتها بأن بمقدور هؤلاء العمال مغادرة قطر، فلم تستخرج لهم تذاكر سفر أو تصاريح بالسفر ولم تسلمهم جوازات سفرهم التي بحوزتها. كما تقاعست الشركة عن استخراج تصاريح إقامة صالحة لمعظم العمال لديها، مما جعلهم عرضةً لغرامات باهظة ولخطر القبض عليهم إذا ما خطت أقدامهم خارج الباب الأمامي للمجمع السكني الذي يقيمون فيه.

«جواز سفري موجود لدى الشركة، ولن يعيدوه إليَّ إلا إذا توجهت إلى إدارة الهجرة... وهناك أيضاً غرامة قدرها ثلاثة آلاف ريال [حوالي 824 دولاراً أمريكياً] لانتهاء تصريح الإقامة الخاص بي، والذي انتهت مدته في فبراير/شباط 2011. قالت الشركة لي «إذا أردت أن تغادر، يجب عليك سداد تلك الغرامة»».

أحد العمال الأجانب، مارس/آذار 2013

وقد سعى العمال إلى طلب المساعدة من عدد كبير من الجهات المسؤولة في قطر، بما في ذلك وزارة العمل. وبحلول مطلع عام 2013، كان عشرات من هؤلاء العمال لا يزالون في قطر وقد تقطعت بهم السبل، حيث لا يتقاضون رواتب ولا يجدون وسيلة للعودة إلى بلادهم. وعندما تحدث مندوبو منظمة العفو الدولية مع هؤلاء العمال، في فبراير/شباط 2013، كان وضعهم قد أصبح بالغ السوء، كما أصبح واضحاً أنه يخلف آثاراً نفسية كبيرة عليهم، سواء بسبب الضغوط التي يعانونها أو بسبب الصعوبات التي يقاسيها كثيرون منهم في مساعدة ذويهم في بلادهم.

«زوجتي تصرخ كل يوم وتقول لي غُد إلينا... نحن نعاني بشدة بسبب الأحوال المالية. وأطفالي يسألون كل يوم متى يعود أبوهم».

عامل لحام هندي، يبلغ من العمر 44 عاماً، وكان يعمل من قبل لدى شركة إنشاءات، مايو/أيار 2013

وفي فبراير/شباط 2013، عرضت منظمة العفو الدولية محنة هؤلاء العمال مع وزارة الخارجية ووزارة العمل ووزارة الداخلية، ومع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وطلبت من هذه الجهات اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة وضع العمال. وفي مطلع مارس/آذار 2013، تمكن عدد يتراوح بين 30 و40 من هؤلاء العمال من العودة إلى بلدانهم. وتعيَّن على معظمهم أن يدفعوا غرامات وأن يتحملوا تكاليف تذاكر السفر. وأُجبر معظم العمال، إن لم يكن جميعهم، على التوقيع على أوراق تفيد بأنهم تقاضوا جميع رواتبهم ومستحقاتهم لكي تُعيد لهم الشركة جوازات سفرهم، بالرغم من أنه لم يحصل سوى حفنة قليلة منهم على رواتب عند المغادرة.

وقد تمكن آخر ثلاثة من هؤلاء العمال التعساء من العودة إلى بلادهم في يوليو/تموز 2013، أي بعد عام من توقف الشركة عن دفع رواتبهم.

بوبندرا، عامل من نيبال. وقد تعرض لحادث مروع في موقع العمل في يونيو/حزيران 2011، أسفر عن إصابته بإعاقة دائمة، ولكنه ظل يعيش في قطر بدون أي دخل، ويسعى للحصول على تعويض عن الإصابة التي لحقت به من خلال القضاء القطري. وقد تمكن أخيراً من مغادرة البلاد، في يوليو/تموز 2013، بعد أن كسب قضية التعويض.

عجز عن المغادرة، وعرضة للخطر عند البقاء

لا يجوز قانوناً لأصحاب الأعمال الاحتفاظ بجوازات سفر العمال. وقد ذكرت وزارة الداخلية أنه في حالة احتجاز جواز السفر على هذا النحو بالمخالفة للقانون، يمكن للعامل التقدم بشكوى. ولكن يحدث في كثير من الحالات أن يتوجه العمال المتضررون للوزارة ثم يظلون منتظرين لفترات طويلة دون أن يكون بإمكانهم مغادرة البلاد.

ويجب تجديد تصريح الإقامة للعامل في الموعد المحدد. وإذا لم يقم صاحب العمل بذلك، تُفرض غرامة، ويتعين سدادها قبل السماح للعامل بمغادرة قطر. وفي حالة امتناع صاحب العمل أو عجزه عن السداد، يُضطر العامل لدفع الغرامة حتى يتسنى له السفر والعودة لبلده. ويتعرض العمال الذين لا يحملون تصاريح إقامة صالحة لخطر القبض عليهم خلال حملات التفتيش على بطاقات الهوية، كما لا يجوز لهم الحصول على البطاقات الصحية الحكومية التي تتيح لهم الحصول على خدمات الرعاية الصحية المدعمة بخلاف خدمات الرعاية الصحية الطارئة (لا يلزم وجود البطاقات الصحية للحصول على خدمات الرعاية الصحية الطارئة). ولما كان المواطنون الأجانب هم وحدهم الذين يخضعون لهذا النظام، فإن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن النظام الحالي، الذي يفرض قيوداً على الاستفادة من الرعاية الصحية، قد ينطوي على التمييز.

وترحِّب منظمة العفو الدولية بما أُعلن في أكتوبر/تشرين الأول 2012 عن عزم الحكومة القطرية تشكيل لجنة لإعادة النظر في قانون الكفالة، وإن كانت المنظمة لا تعلم حتى الآن بأية قرارات أصدرتها هذه اللجنة. ومن ناحية أخرى، تشعر المنظمة بالقلق من أن بعض الإصلاحات التي ناقشتها الحكومة لا تفي بالمعايير الدولية. فمن شأنها، على سبيل المثال، الاستمرار في منح أصحاب الأعمال صلاحية منع العمال الأجانب من مغادرة البلاد.

قانون العمل والتماس العدالة

يوفر قانون العمل القطري، الصادر عام 2004، والمراسيم الأخرى المرتبطة به عدداً من أشكال الحماية القانونية المهمة للعمال. إلا إن القانون يستبعد من نطاقه صراحةً فئاتٍ كبيرة من العمال الأجانب، ومن بينهم عمال المنازل. ولا يحظى هؤلاء العمال المستبعدون بأية حماية في القانون القطري فيما يتعلق بمسائل مثل طول مدة يوم العمل؛ والإجازات والعطلات؛ وإجراءات التظلم في حالة التعرض لانتهاكات؛ والرعاية الطبية؛ والسكن الملائم.

بل إن أحكام قانون العمل وأساليب تطبيقه تحفل بأوجه قصور جسيمة حتى بالنسبة للعمال الذين يشملهم القانون. فعلى سبيل المثال، يتأثر تطبيق القانون سلباً بسبب النقص في عدد مفتشي العمل وعدم كفاية العقوبات التي تُفرض على أصحاب الأعمال إذا ما ارتكبوا انتهاكات جسيمة. ولا يسمح القانون للعمال الأجانب بالانضمام إلى نقابات.

ويمكن للعمال الذين يشملهم قانون العمل، ممن لديهم تظلمات من أصحاب الأعمال، أن يسعوا للحصول على الإنصاف من خلال وزارة العمل، التي يجوز لها إحالة الأمر إلى المحكمة. بيد أن الحالات التي تصل إلى المحاكم قد تستغرق شهوراً طويلة قبل البت فيها، وخلال هذه الفترة قد يتطلب الأمر أن يحضر العمال مراراً جلسات المحكمة في أماكن تبعد أميالاً عدة عن الأماكن التي يقيمون فيها.

وتُعد هذه العقبات من العوامل الأساسية التي تجعل العمال، ومعظمهم لا يحصلون على رواتب خلال نظر القضية، يحجمون عن متابعة قضاياهم حتى النهاية. أما العمال الذين يصرون على الاستمرار في متابعة القضايا فعادةً ما يُضطرون إلى إنفاق كل ما ادخروه من أموال خلال وجودهم في قطر، أو إلى الاقتراض من الأصدقاء لمجرد شراء ما يقتاتون به وتغطية نفقات القضايا، حيث لا يوجد نظام للمساعدة القانونية.

إلا إن العقبة الكبرى التي يواجهها العمال الذين يسعون إلى التماس العدالة من خلال «محكمة العمل» تتمثل في الرسوم التي عادةً ما تطلب المحكمة سدادها للحصول على تقرير من خبير. وتعادل هذه الرسوم، التي تبلغ عادةً حوالي 600 ريال قطرى (حوالي 165 دولاراً أمريكياً) ما يقرب من الأجر الشهري لعامل البناء. ويُعتبر توفير هذا المبلغ عقبة لا يمكن تحملها بالنسبة لمعظم العمال، ولا سيما إذا كان الأمر الذين يشتكون منه هو عدم تقاضي رواتبهم. وقد التقى باحثو منظمة العفو الدولية مع كثيرين من هؤلاء العمال، الذين قالوا إنهم ألغوا قضاياهم عندما طُلب منهم سداد تلك الرسوم.

© Amnesty International

«إدارة العمل تحيل القضية إلى المحكمة، وهناك يجب أن يدفع العامل 500 أو 600 ريال قطري [حوالي 137 أو 165 دولاراً أمريكياً]. كيف يمكن للعامل دفع هذا المبلغ؟ إن هذا أشبه ما يكون بتسلق قمة إفرست».

ممثل سفارة بلد وفد منه أحد العمال، الدوحة 2013

ولا يُسمح للعمال الأجانب حالياً بتشكيل نقابات أو بالانضمام إليها. وقد أفادت الأنباء أن الحكومة تدرس مقترحات بتشكيل لجنة بغرض «مساعدة [العمال وأصحاب الأعمال] في ضمان حقوقهم المنصوص عليها في قانون العمل القطري». ومع ذلك، يبدو أنه لن يُسمح إلا لمواطني قطر بالانضمام إلى عضوية هذه اللجنة، حيث سيُمنح العمال الأجانب حق التصويت، ولكن لن يكون من حقهم الترشح لعضوية اللجنة. ومن ثم، لن تفي هذه اللجنة بالمعايير الدولية بشأن حرية تكوين الجمعيات.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالحكومة القطرية أن تبادر على وجه السرعة بمعالجة أوجه القصور في قانون العمل وفي أساليب تطبيقه، بما يكفل الوفاء بالتزامات قطر الدولية في مجال حقوق الإنسان.

1 الغيوم تغطي موقعاً للبناء تحيط به بنايات سكنية فاخرة وناطحات سحاب عملاقة في الدوحة، 2012.

2 عمال أجانب في سوق العطية في المنطقة الصناعية بالدوحة بعد ظهر أحد أيام الجمعة، أكتوبر/تشرين الأول 2012. ويحصل العمال الأجانب بوجه عام على يوم عطلة كل أسبوع، وعادةً ما يكون يوم الجمعة.

3 الحي المالي في الدوحة، مارس/آذار 2013. وقد ذكرت مجلة «فوربس» في عام 2012 أن قطر تُعد أغنى دول العالم من حيث معدل دخل الفرد.

4 عنابر سكنية للعمال الأجانب في الدوحة.

5 عمال أجانب في المنطقة الصناعية بالدوحة، أكتوبر/تشرين الأول 2012. ويعيش معظم العمال الأجانب في مجمعات سكنية تقع على مسافة بعيدة من الأحياء السكنية والمناطق التجارية الأساسية في البلاد، ويواجه كثير من هؤلاء العمال مواقف سلبية راسخة بعمق من أبناء المجتمع القطري.

6 بعض عمال البناء في الدوحة. ويعمل أكثر من نصف مليون عامل أجنبي في قطاع البناء المتنامي في قطر.

7 عامل أجنبي خارج العنبر الذي يعيش فيه داخل مجمع لسكن العمال، أكتوبر/تشرين الأول 2012. وكان صاحب العمل يستخدم سكن العمال، بالمخالفة للقانون القطري، لتخزين مواد البناء والطلاء القديمة خارج المطبخ وغرف النوم.

© Amnesty International

6
© Richard Messenger

© Richard Messenger

7
© Shaival Dalal

© Amnesty International

© Amnesty International

عمال البناء

رغم تباين التقديرات، فمن المعتقد أن الاستثمارات في قطاع البناء في قطر سوف تبلغ أكثر من 220 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات العشر القادمة. ووفقاً لآخر إحصاء فقد بلغ عدد شركات الإنشاءات في قطر 2519 شركة في عام 2010. ويعمل في هذه الشركات 503,518 عاملاً أجنبياً، منهم 500,674 ذكور و2,844 إناث.

وبالنسبة لكثير من المشروعات الكبرى في قطر، عادةً ما يكون المالك النهائي للمشروع أو المستفيد منه مؤسسةً قطرية تابعة للحكومة أو وثيقة الصلة بها. وتشير تقديرات مجلة «ميدل إيست إكونوميك دايجست» إلى أنه في الفترة من عام 2012 إلى عام 2020، سوف يبلغ إنفاق الحكومة القطرية على المشروعات نحو 117.5 مليار دولار أمريكي، ويشمل ذلك بناء الملاعب ومرافق البنية الأساسية اللازمة لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022. ويجذب نطاق التنمية الواسع هذا شركات من مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى الشركات القطرية، حيث ترتبط بسلسلة معقدة من الالتزامات من أجل تسليم المشروعات خلال مدد زمنية قصيرة ومحددة بشكل صارم.

وكثيراً ما يواجه عمال البناء ظروف معيشة بائسة وبيئة عمل تكتنفها المخاطر. ففي عام 2013، صرح أحد كبار المسؤولين الطبيين في مستشفى الدوحة

© Shaival Dalal

© Amnesty International

الرئيسي بأن ما يزيد عن ألف شخص يُنقلون إلى المستشفى كل عام للعلاج من إصابات لحقت بهم بسبب سقوطهم من المنشآت في مواقع البناء، وأن نحو 10 بالمئة منهم يعانون بعد ذلك من إعاقة دائمة.

وبالرغم من أن السلطات القطرية قد وضعت معايير للسكن الذي يجب توفيره للعمال الأجانب، فإن الواقع بالنسبة لمعظم العمال الأجانب أدنى من هذه المعايير بكثير. ويُعد الاكتظاظ أحد المشاكل المتفشية، فعادةً ما يقيم عدد يتراوح بين 10 عمال و15 عاملاً في غرفة صغيرة. كما يُعتبر عدم وجود أجهزة تكييف أو تعطل هذه الأجهزة من المشاكل الخطيرة في مناخ قد تصل فيه درجة الحرارة إلى 45 درجة مئوية. ومن المشاكل الشائعة أيضاً طفح المجاري وبقاء خزانات الصرف الصحي مكشوفة. ومن جهة أخرى، تفتقر المساكن إلى النظافة الملائمة، وتخلو من نظام لجمع القمامة بشكل منتظم، وتتسم بسوء صيانة الحمامات والمطابخ، وتُعد هذه مشاكل في حد ذاتها ولكنها تسهم أيضاً في تفشي الحشرات.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن شأن التأخر في دفع رواتب العمال والآثار السلبية لقانون الكفالة أن يجعل كثيرين من عمال البناء مضطرين لتحمل ظروف الاستغلال القصوى.

وعادةً ما تكمن وراء المعاملة السيئة لعمال البناء مواقف عدائية للعمال أنفسهم. فقد سمع مندوبو منظمة العفو الدولية مديراً بإحدى الشركات المتعاقدة من الباطن وهو يشير إلى رسالة وردت من عمال نيباليين بقوله «رسالة من الحيوانات».

وكان أغلب، وليس كل، الانتهاكات التي أُبلغت لمنظمة العفو الدولية عبارة عن انتهاكات عاني منها عمال يعملون في شركات صغيرة متعاقدة من الباطن، ويتراوح عدد العمال في كل منها ما بين 20 عاملاً و200 عامل. ومع ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن بعض الجهات المالكة لمشروعات وبعض الشركات الأساسية المتعاقدة العاملة في قطر، بما في ذلك شركات إنشاءات متعددة الجنسيات، تتقاعس عن القيام بمسؤولياتها تجاه ما يحدث للعمال الذين يعملون في في مواقع هذه الجهات والشركات. وسوف يكون من المهم أن تقوم الشركات الدولية والمؤسسات القطرية، ومن بينها اللجنة العليا لقطر 2022، بالإشراف بشكل ملائم على الشركات المتعاقدة معها من الباطن، وأن تعمل على منع الانتهاكات التي تقع في مشاريعها.

إحصاءات دالة

90% من العمال احتُجزت جوازات سفرهم لدى أصحاب الأعمال

56% من العمال لم يحصلوا على البطاقات الصحية الحكومية، اللازمة للعلاج في المستشفيات العامة

21% من العمال كانوا يتقاضون رواتبهم في الموعد المحدد «أحياناً، أو نادراً، أو لا يتقاضونها في الموعد على الإطلاق»

20% من العمال حصلوا على رواتب تختلف عن الرواتب التي وُعدوا بها

15% من العمال عملوا في وظائف تختلف عن الوظائف التي وُعدوا بها

المصدر: استبيان شمل 1189 من العمال ذوي الدخل المنخفض في قطر، وأُجري في عام 2012 ضمن دراسة بتمويل من «الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي»

أقصى اليمين: **أكوام القمامة عند مدخل أحد مساكن العمال في المنطقة الصناعية بالدوحة، مارس/آذار 2013. ولم تكن الشركة التي يعمل لديها أولئك العمال تدفع الرسوم اللازمة لجمع القمامة بانتظام، وقال مسؤولوها لمنظمة العفو الدولية إنها تعاني من مشاكل مالية. ولم يكن العمال قد تقاضوا رواتبهم طيلة ثمانية أشهر.**
في الوسط: **عامل أجنبي في عنبر النوم في مجمع لسكن العمال في قطر، 2012. ويبدو هنا وقد حزم أمتعته استعداداً للعودة إلى بلده. ويُعد الاكتظاظ الشديد من المظاهر الشائعة في مساكن العمال.**
أعلاه: **عمال بناء في الدوحة، مارس/آذار 2013.**

عمال المنازل

«لو سُئلت ما هو الشيء الوحيد الذي أتمنى أن يتغير؟ سأقول: ليتكم تعاملوننا كبشر»

إحدى عاملات المنازل، متحدثةً إلى منظمة العفو الدولية بعد شهر من ترك مخدومها، الدوحة، أكتوبر/تشرين الأول 2012

يعمل في قطاع الخدمات المنزلية حوالي 130 ألف شخص، بينهم حوالي 80 ألفاً من الإناث، وذلك وفقاً لإحصاء عام 2010. ويتعرض العاملون في خدمات المنازل للمخاطر على وجه الخصوص، بسبب الآثار المختلفة لقانون الكفالة، واستبعاد عمال المنازل من نطاق أشكال الحماية الواردة في قانون العمل، وعزلة هؤلاء العاملين بسبب وجودهم في منازل مخدوميهم. كما يواجه عمال المنازل صعوبات أكبر في التماس العدالة أو في الخلاص من الظروف التي تنطوي على انتهاكات.

«هذه الفئة، التي تتوارى معاناتها خلف الجدران المحصنة لمنازل المخدومين، هي بلا شك الفئة الأكثر عرضة للانتهاكات والاستغلال. فبالإضافة إلى الآثار الضارة لقانون الكفالة وغير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى تعرضهم للإيذاء بشكل متكرر، فإن ضعف الإطار القانوني المتعلق بظروف عملهم يفاقم من تعرضهم للانتهاكات».

«مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالاتجار في البشر، وخاصة النساء والأطفال، عقب زيارتها لكل من قطر والبحرين وعُمان في عام 2006.

«وجدنا، عند تحقيقاتنا مع عدد من خادمات المنازل والسائقين الهاربين من كفلائهم، أن سوء المعاملة والعنف المنزلي والعمل الزائد (في شهر رمضان) وعدم وجود عطلة أسبوعية هي من المشاكل الأساسية التي تدفع عمال المنازل للهروب».

مدير إدارة البحث والمتابعة في وزارة الداخلية، عام 2011

وكثيراً ما يتم توظيف الخادمات في المنازل مع وعود براقة، تدعمها عقود مفصلة أحياناً، برواتب جيدة وبأن يستمر العمل في رعاية الأطفال ثماني ساعات يومياً ولمدة ستة أيام أسبوعياً. إلا إن الخادمات قد يجدن واقعاً مختلفاً تماماً لدى وصولهن إلى قطر، حيث يُجبرن على العمل لساعات طويلة زائدة على مدار أيام الأسبوع السبعة كلها، كما يُجبرن على أداء أعمال التنظيف والطهي ورعاية كثير من الأطفال مقابل أجور أدنى كثيراً مما وُعدن. وبالإضافة إلى ذلك، تبلغ كثيرات من هؤلاء الخادمات عن تعرضهن لمعاملة مهينة وغير إنسانية على أيدي مخدوميهن.

ويُعد العنف بسبب النوع، بما في ذلك العنف الجنسي، مشكلةً خاصة تواجهها النساء اللاتي يعملن في الأشغال المنزلية، وتتأثر العاملات في المنازل بشكل غير متناسب من جراء تجريم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج بموجب قانون العقوبات. والواقع أن بعض العاملات اللاتي أبلغن السلطات عن تعرضهن للاغتصاب خضعن للتحقيق بتهمة «إقامة علاقات غير شرعية». وقد ذكرت إحدى هؤلاء العاملات أنها أبلغت الشرطة فور تعرضها للاغتصاب على أيدي رجل تسلل إلى حيث تقيم في بيت مخدومها في فبراير/شباط 2012، فوُجهت لها تهمة «إقامة علاقة غير شرعية» وأمضت نحو أربعة أشهر في السجن. وفي يوليو/تموز 2013، علمت منظمة العفو الدولية أن القضية ضد هذه المرأة لا تزال جارية، بينما لم يتم إجراء تحقيق ملائم بخصوص ادعائها بتعرضها للاغتصاب، على حد علم منظمة العفو الدولية.

وعادةً ما تُبلغ نساء تم التعاقد معهن في الفلبين للعمل كخادمات في المنازل في قطر عن تعرضهن للخداع فيما يتعلق بالراتب الذي يُدفع لهن. ففي حديث مع منظمة العفو الدولية، قال شخص يقيم في الدوحة ويعمل على مساعدة الفلبينيين الذين يتعرضون لأزمات:

«نادراً ما يتم الوفاء بالعقد الذي ينص على راتب قدره 400 دولار أمريكي. حيث تُمنح العاملة عقوداً بديلة مكتوبة باللغة العربية تنص على خصم مبالغ شتى من رواتبهن، من بينها «رسوم التوظيف» و«رسوم تجديد تصريح الإقامة»».

كما ذكرت بعض العاملات أنهن وجدن اختلافاً كبيراً بين ساعات عملهن وطبيعة العمل نفسه وبين ما وُعدن به. وقد يخلف هذا الخداع أثاراً نفسية شديدة

© Reuters/Beawiharta

© Amnesty International

© Amnesty International

على العاملات. ففي أحاديث مع مندوبي منظمة العفو الدولية، قال مسؤولون في وحدة الصحة النفسية بمستشفى حمد العام، حيث يُعالج عدد من عمال البناء وعمال المنازل، إن القلق أو الاكتئاب بسبب الخداع فيما يتعلق بالعمل هو السبب الأول لنقل أولئك العمال والعاملات للعلاج في الوحدة. وفي كل عام، تُنقل للعلاج في الوحدة نحو 30 من عاملات المنازل، وهو رقم يفوق عدد المرضى من أية مهنة أخرى، وأكثر الأسباب شيوعاً للإلحاق بالوحدة هو الشروع في الانتحار.

وذكرت كثيرات من عاملات المنازل أنهن تعرضن للإذلال ولمعاملة مسيئة. فبوسع المخدوم أن يتحكم في جميع جوانب حياة العاملة تقريباً خلال وجودها في قطر. ولا يُسمح لكثيرات من العاملات بمغادرة منازل المخدومين. وقالت بعض العاملات إنهن كن يُحبسن داخل المنزل عندما يتغيب المخدومين عن المنزل.

«في معظم الحالات لا نسمح للخادمات في المنازل بأن تكون معهن هواتف نقالة. فلدى وصول المرأة، سواء أكانت من الفلبين أو إندونيسيا، نأخذ الهاتف النقال الخاص بها. وإذا ما اشترت الخادمة هاتفاً وضبطها الكفيل ومعها الهاتف فإنه يظن على الفور أن لها صديقاً حميماً».

ممثل إحدى شركات التوظيف، الدوحة، مارس/ آذار 2013

ومن الصعب للغاية أن تترك العاملة المنزلية مخدومها بمجرد طلب ذلك، ومن ثم تُضطر كثيرات منهن إلى تركه بدون إذنه، وهو ما تعتبره السلطات «هروباً».

عندما قلت إنني أود أن أرحل، قالت [مخدومتي] لي «سوف أقتلك إذا تركتِ منزلي». وفي أوقات أخرى كنتُ أقول مثلاً إنني أريد أن أرحل لأن السيدة شتمتني أو ضربتني، فكانت السيدة تقول لي: «إذا أردتِ أن تتركي منزلي، فسوف أجعلك تعملين عشرة أشهر بدون راتب».

خادمة منزلية من الفلبين، عام 2013

وعادةً ما تكون العاملة المنزلية التي تهرب من الممارسات المسيئة لمخدومها عرضةً للقبض عليها وترحيلها بدلاً من مساعدتها. وتمثل الخادمات السابقات في المنازل الغالبية الساحقة من النساء في مركز الترحيل في قطر. وتسعى كثيرات منهن لطلب المساعدة من سفارات بلدانهن. وفي حديث مع منظمة العفو الدولية، ذكر ممثل سفارة إحدى البلدان المصدرة للعمالة أن هؤلاء العاملات «يصلن في حالة تعيسة، وعادةً ما يطلبن ترحيلهن، وإن كان بعضهن يطلبن الانتقال للعمل لدى مخدوم آخر».

وقد سبق أن صدرت تصريحات لمسؤولين حكوميين، ومنها تصريحات في عام 2010 مثلاً، بأن الحكومة ستصدر قانوناً محدداً يوضح «حقوق وواجبات» العاملين في الخدمات المنزلية. ولكن لم يُعلن عن أي تقدم جوهري في هذا الصدد.

وتهيب منظمة العفو الدولية بالحكومة القطرية أن تصدِّق على اتفاقية «منظمة العمل الدولية» رقم 189 بخصوص العمل اللائق للعمال المنزليين، وأن تدرج أحكامها في القانون المحلي، وأن تطبقها على مستوى القانون والسياسات والممارسات. كما تدعو المنظمة السلطات إلى تعديل قانون العمل بحيث يضفي الحماية على جميع العمال، بما في ذلك عمال المنازل، وإلى إصدار وتطبيق قانون يجرِّم العنف المنزلي، بما في ذلك العنف ضد عمال المنازل.

في الوسط: **عاملات أجنبيات في إندونيسيا يتأهبن للسفر إلى الشرق الأوسط، يونيو/حزيران 2011. كثيراً ما تتعرض العاملات في المنازل للخداع فيما يتعلق برواتبهن وظروف عملهن. ففي كثير من الأحيان تُبدل العقود المفصلة وتحل محلها اتفاقات جديدة، أو يتم التغاضي عن هذه العقود بمجرد وصول العاملات إلى قطر.**

أعلاه: **خادمة تبين الإصابات التي لحقت بها على أيدي مخدومتها، 2013. وقد أخبرت منظمة العفو الدولية أن مخدومتها كانت تعتدي عليها بدنياً بصفة متكررة خلال مدة خدمتها التي استمرت 17 شهراً.**

إلى اليسار: **عمال أجانب يطبخون وينظفون في أحد مساكن العمال، قطر، 2012.**
إلى أقصى اليسار: **أحد مساكن العمال الأجانب بدون كهرباء، الخور، مارس/آذار 2013. وقد قُطع التيار الكهربائي عن المجمع السكني في ذلك اليوم لأن الشركة التي يعمل لديها هؤلاء العمال لم تسدد فواتير الكهرباء. وتظهر في الخلفية الأضواء الكاشفة وهي تنير ملعب كرة القدم القريب من السكن. ومن المقرر أن تُقام بعض مباريات بطولة كأس العالم لكرة القدم في الخور في عام 2022.**

دراسة حالة: ماريا

ماريا (ليس هذا اسمها الحقيقي) هي فتاة من الفلبين تبلغ من العمر 24 عاماً، وحضرت إلى قطر في عام 2012 للعمل كخادمة. وكانت قد وقّعت عقداً مع شركة توظيف في الفلبين ينص على أن تتقاضى راتباً شهرياً قدره 1450 ريالاً قطرياً (حوالي 400 دولار أمريكي). وعندما وصلت ماريا إلى قطر، قيل لها إن راتبها الشهري سيكون 800 ريال قطري فقط (حوالي 220 دولاراً أمريكياً). كما قالت لها الأسرة التي تعمل لديها إن هذا المبلغ سوف يُحفظ، وإنها لن تتقاضى راتبها بالكامل إلا عند نهاية عقدها.

وقد أخذ أحد موظفي الجوازات والهجرة جواز سفر ماريا بمجرد وصولها إلى قطر، وسُلم الجواز إلى مسؤولي شركة التوظيف الذين كانوا ينتظرونها في المطار. وأُخذ منها هاتفها النقال، وبطاقة هويتها ومستندات أخرى لدى وصولها إلى منزل مخدومها، كما صُودرت ملابسها وكان يتعين عليها أن ترتدي زياً خاصاً طوال الوقت. وقد أُمرت ماريا بألا تتحدث مع أي من الخادمات الأخريات، وألا تتحدث مع أي شخص أثناء مصاحبتها لمخدومتها خارج المنزل. وكان يُسمح لها بالاتصال هاتفياً بأمها مرة كل أسبوعين.

وكانت مسؤوليات ماريا تشمل العناية بثلاثة أطفال صغار، ورعاية الحديقة، والتنظيف. وكانت تعمل بشكل متواصل من الخامسة والنصف صباحاً حتى منتصف الليل. ولم تكن تُمنح أية أيام عطلة ولم يكن يُسمح لها بالذهاب للكنيسة.

وعقب هروب إحدى الخادمات في نهاية عام من العمل بدون تقاضي أي راتب، اعتدت المخدومة بدنياً على ماريا وفتاة أخرى.

«كانت السيدة غاضبة بسبب البنت التي هربت. أخذت تدفع رأسي في المرحاض وتشد شعري. أخذت أصرخ، فقالت: «ففي، سوف أرسلك إلى الشركة». كانت الفتاة الأخرى تصرخ أيضاً، فقد دفعتها السيدة هي الأخرى. وعندما حاولت الفتاة أن تخرج، دفعها مدير [البيت]. كانت الفتاة تصرخ «لا، لا»، بينما راح المدير يدفعها مرة أخرى. اختبأتُ في المطبخ مع الأطفال. كنتُ خائفة».

وقد ظلت ماريا تعمل في المنزل بدون تقاضي أي راتب لنحو أربعة أشهر، ثم قررت أن تترك المنزل، ولكن سرعان ما عُثر عليها وأُعيدت مرة أخرى. وقالت ماريا إن مسؤولي شركة التوظيف كانوا غاضبين لأنها تركت المنزل، وأن مخدوميها قرروا عدم السماح لها بالعودة إلى الفلبين.

«قالوا إن المشكلة هي أن [الكفيل] يرفض أن يعطيني تصريح سفر أو أي راتب. قلتُ خذوا راتبي واشتروا لي تذكرة سفر، ولكنهم قالوا «أنتِ لم تكملي بعد مدة العقد، فلم تعملي سوى أربعة أشهر»... وقالوا أيضاً «يمكنك أن تعملي لدى مخدوم آخر، ولكنك مدينة بمبلغ مالي». قلتُ إنني لا أريد راتبي وكل ما أريده هو العودة إلى بلدي».

وعندما التقت منظمة العفو الدولية مع ماريا، كانت مخدومتها السابقة لا تزال تحتجز متعلقات ماريا والمستندات الخاصة بها.

«شركتي تقول إنني يجب أن أعمل لدى مخدوم آخر، وعندئذ سوف يعطونني راتبي وجواز سفري... في الأسبوع الماضي ذهبت إلى مركز الترحيل، فقالوا إنني لا أستطيع أن أغادر بدون جواز السفر».

© Private

© Amnesty International

العمل بالسخرة والاتجار في البشر

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية عدة حالات لأشخاص في قطر تعرضوا للخداع فيما يتعلق بطبيعة وشروط عملهم، ومن ثم كانوا يعملون بشكل غير طوعي. وقد استخدم أصحاب الأعمال أساليب شتى لتحقيق ذلك، منها عدم دفع الرواتب؛ والاحتفاظ بوثائق الهوية وغيرها من المتعلقات الشخصية القيمة؛ والخداع أو تقديم وعود كاذبة بخصوص طبيعة العمل وشروطه؛ وفرض قيود على حرية التنقل؛ والحبس في مكان العمل.

كما وثَّقت المنظمة أشكالاً شتى من الترهيب يستخدمها أصحاب الأعمال ضد العمال، ومنها: العقوبات المالية، مثل فرض غرامات على عدم العمل أو التهديد بعدم دفع الرواتب المتأخرة؛ وإبلاغ السلطات وترحيل العمال؛ فضلاً عن العنف البدني.

ويُذكر أن اتفاقية «منظمة العمل الدولية» رقم 29، والتي انضمت إليها قطر كدولة طرف، تعرِّف العمل بالسخرة بوصفه العمل الذي يتسم بأمرين، وهما: العمل غير الطوعي، والتهديد الأكيد بالعقاب. كما أن «بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال» (بروتوكول باليرمو)، الذي صدَّقت عليه قطر أيضاً، يدرج الخداع بشأن طبيعة العمل وظروفه باعتباره من السمات الأساسية للاتجار في البشر والعمل بالسخرة.

وفي بعض الحالات، كانت طبيعة وجسامة الانتهاكات التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية تُعد بمثابة أشكال من العمل بالسخرة أو الاتجار في البشر وفقاً لتعريفهما في القانون الدولي.

دراسة حالة: غريس

غريس (ليس هذا اسمها الحقيقي) هي فتاة من إفريقيا تبلغ من العمر 20 عاماً، وحضرت إلى قطر في أغسطس/آب 2012 للعمل كخادمة لدى مخدومة أوروبية. وقد ذكرت لمنظمة العفو الدولية أنها تحدثت مباشرة مع الأسرة التي تعاقدت للعمل معها، وذلك قبل سفرها من بلدها الأصلية، ووعدتها الأسرة بأن تتقاضى مرتباً شهرياً قدره 800 ريال قطري (حوالي 220 دولاراً أمريكياً) وبأن تكون هناك أيام عطلات. ولكن لدى وصولها إلى قطر أخبرتها مخدومتها أن راتبها الشهري سيكون 730 ريالاً قطرياً فقط (حوالي 200 دولار أمريكي)، وأنه لن تكون هناك عطلات. وخلال الفترة من أغسطس/آب 2012 إلى مارس/آذار 2013، لم يُسمح لغريس بمغادرة المنزل إلا مرتين للذهاب إلى الكنيسة.

وعندما التقى مندوبو منظمة العفو الدولية مع غريس، في مارس/آذار 2013، لم تكن قد تقاضت راتباً سوى عن ثلاثة شهور من الشهور السبعة التي أمضتها في العمل. وقد طلبت من مخدومتها مراراً أن تسمح لها بالعودة إلى بلدها، ولكن مخدومتها قالت إنها لن تسمح لها بالسفر إلا إذا دفعت لها ثمن التذكرة الأصلية لرحلتها من بلدها إلى قطر، ويبلغ أكثر من 700 دولار أمريكي، وهو مبلغ لا تملكه غريس نظراً لعدم دفع راتبها. كما كانت مخدومة غريس لا تزال تحتجز جواز سفرها وبطاقات هويتها، بل وهددت غريس بالعنف الجسدي.

دراسة حالة: رضا

رضا (ليس هذا اسمه الحقيقي) هو رجل من آسيا، وحضر إلى قطر في عام 2010 للعمل كطباخ لدى إحدى العائلات. ولكن، لدى وصوله إلى قطر، كان في انتظاره صاحب العمل الذي تعاقد على العمل معه، حيث اصطحبه مباشرةً إلى الصحراء ليعمل راعياً للجمال. ويُذكر أن هذه الوظيفة لا يشملها قانون العمل، ومن ثم لا تخضع للتفتيش من جانب وزارة العمل.

وكان رضا قد أُبلغ قبل وصوله إلى قطر أنه سيتقاضى راتباً شهرياً قدره ألف ريال قطري (حوالي 275 دولاراً أمريكياً)، ولكن بعد وصوله أصبح يتقاضى 900 ريال فقط (حوالي 247 دولاراً أمريكياً) شهرياً. وعندما التقى به مندوبو منظمة العفو الدولية، في أكتوبر/تشرين الأول 2012، كان يعيش في خيمة، بدون تكييف هواء أو مياه جارية. ولم يكن يُسمح له بمغادرة المنطقة أو الذهاب للمسجد لأداء الصلاة. وكان يعمل في هذه الصحراء من الساعة الخامسة صباحاً حتى الحادية عشرة ليلاً طيلة أيام الأسبوع السبعة، ولا يُسمح له إلا بساعتين للراحة في منتصف اليوم.

وقال رضا إنه يريد أن يترك هذه الوظيفة ويعود إلى بلده، ولكنه يخشى أن يطلب ذلك من صاحب العمل، لأنه يشتاط غضباً إذا ما طلب منه أي شيء. وكان رضا يعتمد في معيشته على صاحب العمل، حيث يحضر له الطعام والماء كل يوم.

أعلاه: **المكان الذي يعمل فيه رضا.**
صورة الغلاف: **عمال في أحد مساكن العمال في المنطقة الصناعية بالدوحة، مارس/آذار 2013.**
© Amnesty International

التوصيات

يجب على حكومة قطر تنفيذ الخطوات التالية:

- إجراء إصلاحات على قانون الكفالة لتحرير العمال الأجانب من سيطرة أصحاب الأعمال، بما في ذلك السماح للعمال الأجانب بمغادرة البلاد وقتما يريدون؛
- إدراج حقوق العمال بالنسبة للعاملين في المنازل ضمن القانون القطري، عن طريق توسيع أشكال الحماية المنصوص عليها في قانون العمل لتشمل عمال المنازل؛
- تطبيق أشكال الحماية المنصوص عليها في قانون العمل بشكل استباقي لمنع أصحاب الأعمال من استغلال العمال الأجانب وانتهاك حقوقهم، ومحاسبة من يرتكب هذه الانتهاكات منهم.
- ويجب على اللجنة العليا المنظمة لقطر 2022، كما يجب على شركات الإنشاءات الكبرى العاملة في قطر، أن تعمل على ما يلي:
- الالتزام علناً باحترام حقوق الإنسان، ووضع آليات ملائمة تتيح التعرف على الانتهاكات التي تقع نتيجةً لعمليات هذه الشركات ومنعها، على أن تُؤخذ في الاعتبار الانتهاكات التي تقع من جانب أطراف أخرى، مثل الشركات المتعاقدة من الباطن وشركات الإمدادات، واتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الانتهاكات في حالة حدوثها.

ويجب على حكومات البلدان التي يفد منها عمال أن تعمل على:

- حماية مواطنيها من جشع شركات التوظيف ومكاتب السمسرة التي تخدع العمال الأجانب مما يدفعهم إلى قبول وظائف في قطر استناداً إلى وعود وتوقعات كاذبة.

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

رقم الوثيقة:
Index: MDE 22/011/2013
Arabic
نوفمبر/تشرين الثاني 2013
November 2013

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street,
London WC1X 0DW, UK
amnesty.org